الثورة
السبت 2 رمضان 1433 هـ - 21 يوليو 2012م العدد (17413)

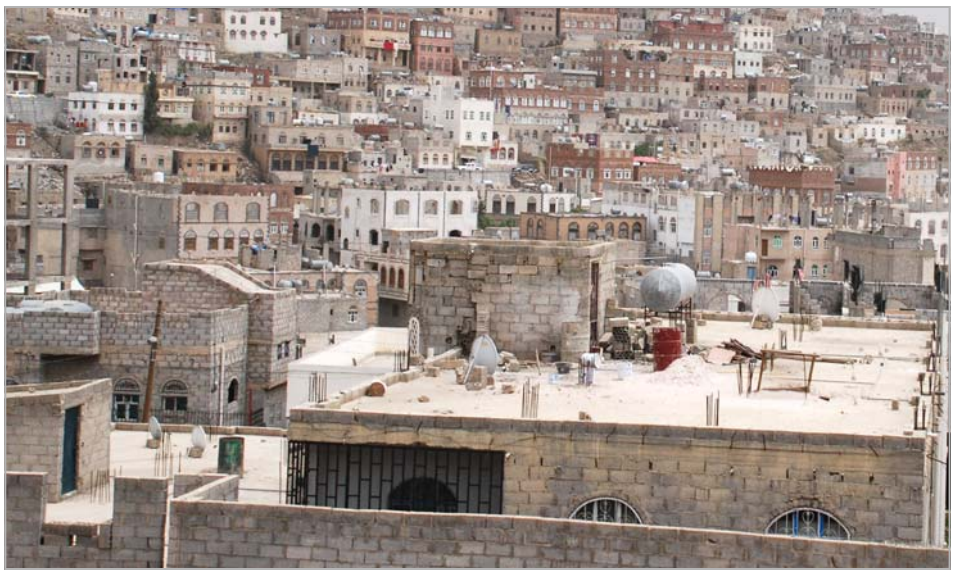

البناء العشوائي بيئة غير صحية.. وتشويه للتخطيط العمراني

تحقيق مصور /
افتكار احمد القاضي

البناء العشوائي في أمانة العاصمة مشكلة تؤرق الجهات المعنية وتشوه منظر العاصمة وجمالها كما أن هذه المناطق تصبح ملاذا آمنا للعصابات بسبب احيائها الضيقة التي تمنع الجهات الأمنية من الوصول إليها، وهي في الوقت ذاته بيئة غير صحية للسكن، ويمكن القول أن انتشار البناء العشوائي سببه عدم توفر مخطط عام وعدم تطبيق قانوني التخطيط والبناء الذي أسهم كثيراً في نمو الظاهرة وانتشارها في اغلب أحياء أمانة العاصمة .. فهناك أحياء ومدن تم بناؤها بطرق عشوائية في ظل غياب التخطيط وعدم وجود الرقابة.

مدينة الليل (السنينة) مذبح الواقعة على شارع الستين وسميت كذلك لأن ساكنيها بنوا منازلهم تحت ظلمة الليل وتعد أسوأ نموذج للبناء العشوائي في أمانة العاصمة والتي بدأ البناء فيها منذ الثمانينيات من قبل سكانها القادمين من خارج صنعاء والمحافظات الأخرى ومنتسبي القوات المسلحة والأمن وذوي الدخل المحدود ..

ويعاني سكان هذه المدينة من تدهور الخدمات وعدم وصولها إليهم بسبب عدم وجود الطرقات الواسعة والمعبدة إضافة إلى أزقتها الضيقة التي تتكاثر فيها القمامة وتشكل بيئة خصبة لانتشار الأوبئة والأمراض ، كما تفتقر إلى خدمات البنية التحتية الأساسية من شبكة الطرق والممرات (شوارع فرعية ورئيسة) وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.. إلخ. وكذلك الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل المراكز الصحية ومراكز التدريب وغيرها من الخدمات.

أحياء تندثر هنا وهناك ومنازل تقام بين عشية وضحاها ليبزغ فجر جديد على منازل أقيمت في أماكن غير مخططة وأخرى كانت أما مخطط لحديقة أو مدرسة أو شارع عام . وتستفيق الجهات المعنية والأمنية على مخالفات ترتكب بصورة يومية وتبدأ في ملاحقة الساكنين دون جدوى.

مداخل وأطراف العاصمة هي الأخرى يتكاثر فيها البناء العشوائي بشكل كبير بسبب عدم وجود مخططات في هذه الأراضي ورخص ثمنها وغياب حملات التفتيش على هذه المخالفات غير أن الأزمة الأخيرة واختفاء حملات الرقابة والتفتيش ساهمت في انتشار المنازل العشوائية بسبب غياب جهات الرقابة التي أتاحت الفرصة للمواطنين في التوسع والبناء بأريحية ودن خوف.

العديد من الدراسات البيئية حذرت من تفاقم المشكلة ومخاطر البناء العشوائي التي تتحول إلى بؤر لتفريخ المجرمين بسبب مبانيها المتلاصقة وشوارعها الضيقة وهذا بالطبع يعيق تحرك الأجهزة الأمنية فيها فضلا عما تحدثه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية، نظرا لصعوبة الوصول إليها لعدم وجود منافذ وليس ذلك فحسب بل أن شوارعها تعيق سيارة الإسعاف والمطافي من تأدية مهامها إضافة إلى أنها تفتقر الى الخدمات الأساسية كالكهرباء ومياه الشرب وشبكات الصرف الصحي ..ما يجعل منها مناطق شبه معزولة .

يقول محمد علي ،صاحب تجربة في البناء العشوائي ،أن كل شخص مهما كان لا توجد لديه نوازع ذاتية لارتكاب المخالفات لكن في مجال البناء يجبره على ذلك العديد من ظروف الواقع، فمثلا أنا موظف حكومي منذ أكثر من ربع قرن ودخلي محدود لا يكفي للنفقات الجارية الضرورية ناهيك عن أن أقوم ببناء بيت مهما كان متواضعا، وكانت لي تجارب كثيرة خلال السنوات الماضية للحصول على بيت بأي طريقة ،فعمدت إلى الاشتراك في جمعيات سكنية غير أن محاولاتي معها كانت مأساوية حيث بعت أغلب ما أملك ودفعت كل ما أملك لها ولكن كل تلك التجارب باءت بالفشل وظهر أن كل تلك الجمعيات لم تف بوعودها والتزاماتها إزاء المشتركين فيها ،ما اضطرني في الأخير إلى شراء قطعة أرض في إحدى مناطق الأطراف وبعد أسابيع أو أشهر قليلة اكتشفت أن ضابطا يحاول السطو على قطعة الأرض التي اشتريتها وقد كان يحاول البناء عليها لولا أني سبقته في ذلك ،ولأن قطعة الأرض واقعة في منطقة غير مخططة لم أجد بدا في البناء العشوائي لأني لم أستطع استخراج رخصة للبناء ولم أستطع ترك الأرضية على حالها خوفا من الاستيلاء عليها من قبل الغير ،كما أن الخوف سيطر علي من أن تقع أرضيتي في شارع أو في منطقة محجوزة عند إنزال المخطط الرسمي وبالتالي لن يقوم أحد بتعويضي وسأكون خسرت كل شيء ،فكانت هذه مشكلة كبيرة بالنسبة لي ولذا كان لجوئي للبناء العشوائي اضطرارياً للهروب من هذه المشكلة.

حسن محمد ،هو الآخر لجأ للبناء العشوائي لأنه غير قادر على شراء قطعة أرض في المناطق المخططة وبالتالي لجأ إلى شراء قطعة أرض في منطقة غير مخططة في أحد أطراف العاصمة وقام بالبناء الشعبي فيها لرخص تكلفته وسرعة تنفيذه قبل أن يضايقه رجال البلدية والإسكان.. مسؤولو الأشغال والطرق بأمانة العاصمة يبررون عدم تفاعلهم مع الظاهرة بالقول: أن هناك عصابات وشللاً للبسط على الأراضي بطريقة غير شرعية، وجهاء ومتنفذين ويتبعون شخصيات اجتماعية وقبليه يواجهوننا بقوة السلاح حتى ينفذوا مخططاتهم العشوائية، وفي هذه الحالة لا يحق لنا منعهم لان النيابة والقضاء هم المسئولون للضبط واتخاذ قرارات يفترض أن تكون رادعة؛ وأبرز مخالفات البناء العشوائي نجد أنها تقع من سماسرة وعصابات الأراضي الذين يرسمون الطرق والوسائل للبناء العشوائي للمشترين بالطرق غير القانونية من محدودي الدخل ..

وتنعكس عملية البناء العشوائي بشكل سلبي على عملية التخطيط الحضري والعمراني حيث يصعب معالجة الوضع القائم لتحويله إلى مخطط حضري، ويؤثر على الخدمات العامة لأن البناء العشوائي يقضي على المواقع التي يمكن بواسطتها توصيل الخدمات ،كما يحدث البناء العشوائي تلوثا بيئيا بل ويؤثر على جمال المدينة.

شوارع العاصمة.. أسيرة التجار والبساطين

تحقيق مصور/ عبدالناصر الهلالي

* .. أمر جيد ما بدأته أمانة العاصمة من التخفيف من الاختناقات المرورية في (باب اليمن - والتحرير) وفي بعض الأماكن غير أن هذا لا يكفي فغالبية الشوارع لا يزال الاستهتار في قبل بعض التجار وأصحاب معارض السيارات على حاله من اختناق مروري بسبب استخدام الشوارع ولا سيما أمام المتاجر المستخدمة مواقف للسيارات ، وأصحاب المعارض الخاصة بالسيارات الذين أخرجوا سيارتهم المعروضة للبيع من الأحواش الخاصة بذلك إلى الشوارع وترك ممر بالكاد يكفي لمرور سيارة واحدة على طول الخط ، مثلهم يفعل التجار عندما يخرجون أيضا بضائعهم إلى الشوارع ، وكأن ذلك خاصاً بهم وليست شوارع عامة يحلم المواطن أن تكون مخصصة فقط لمرور المركبات وليست لعرض البضائع.

في البداية استحوذ هؤلاء على الأرصفة الخاصة بالمارة وعندما شعروا أنها لا تكفي ، ولم يحاسبهم أحد استحوذوا على الشوارع لعرض بضائعهم البائرة والتملك بما ليس لهم.

صحيح أن الحملة التي بدأتها أمانة العاصمة تخلصت من هذا العبث في الأماكن الحيوية ، لكن أماكن أخرى كالحصبة لا تزال المشكلة هي المعلم الأبرز حيث ينتشر الباعة على طول الشارع وعرضه ، وشارع النصر ابتداء من الجولة الجنوبية لملعب الثورة حتى جولة آية ، تقف السيارات أمام المتاجر وتقطع بذلك الخط العام وقت الظهيرة ، ناهيك عن معارض السيارات المتواجدة بكثرة في الشارع إذ تملك أصحابها الشارع إلى جانب الأحواش والأرصفة.

في الفترات السابقة كانت أمانة العاصمة في إجازة وتركت الشوارع للاستهتار من قبل النافذين إلى درجة أن أحد مسؤوليها في ذات مرة قال لي في اتصال أجريته معه (دعوا الناس يطلبوا الله إحنا في انتخابات) كان حينها انتخابات ٢٠٠٦م على الأبواب ، ولا مشكلة عند أمانة العاصمة فيها أن يعبث في الشوارع لأن هذا يدخل ضمن الدعاية الانتخابية استمرت المشكلة حتى اليوم والحملات التي كانت تخرج لإخلاء الشوارع من السطو غير القانوني من قبل التجار والبساطين .. تمارس الابتزاز وتحرص عليه أكثر من الحرص على نظافة الشوارع وتخليصها من الاختناقات المرورية.

اليوم لا يريد الناس هذا يتكرر .. الناس يريدون من أمانة العاصمة أن تخرج حملات جدية هدفها جعل العاصمة الواجهة الحضارية للبلد كما ينبغي وليس لأهداف الابتزاز ، ومن ثم العودة للبسط على الشوارع من جديد.

حقيقة الناس بحاجة إلى خلاص المدينة من العبث من خلال المتابعة المباشرة من قبل أمين العاصمة حتى لا تغرق المدينة بالأخطاء مجددا ، وقبل هذا إنهاء ما بدأته الحملة من تصفية للشوارع ، وفي المقابل تخصيص أماكن أخرى للبساطين يستطيعون مزاولة أعمالهم فيها بدون ابتزاز أو تطاول عليهم وكما يريد الناس رؤية مدينة حضارية يريدون أيضا أن تظل أرزاق البساطين وأرزاق أولادهم على الدوام .. الحرص على حضارية المدينة يجب أن يوازيه حرص على أقوات الناس طبقا للقوانين المنظمة للأسواق وليس للأمزجة المارقة بحقوقهم.

تصوير/عادل حويس